



دستور البرزاني وحلم كردستان الكبرى !!

بقلم: سليم مطر



منذ ان بدأت تهديدات الامريكان بتغيير النظام العراقي راحت تتوالى من قبل اطراف المعارضة العراقية مشاريع مختلفة لدستور العراق القادم، وآخرها مشروع الدستور الذي قدمه الحزب الديمقراطي الكردستاني، الذي يتقاسم المنطقة المحمية من شمال العراق مع غريمه الطالباني. وفي هذا المشروع الكثير من التفاصيل العادية المكررة في جميع الدساتير المقترحة تقريبا والتي تلقي بنقطة ايجابية هي الرغبة ((بتشكيل نظام ديمقراطي ومعبّر عن جميع فئات الامة العراقية)). ولكن هذه المشاريع تختلف فيما بينها في مسألة اساسية، هي الموقف من مسألة الفيدرالية وحقوق الاكراد. لهذا فاننا نتناول بالتفصيل والنقد الفقرات الاساسية الواردة في مشروع البرزاني والتي هي محل خلاف كبير بين اطراف المعارضة العراقية:

المادة الأولى: العراق دولة اتحادية واحدة ذات نظام جمهوري ديمقراطي برلماني تعددي وتسمي بالجمهورية الفيدرالية العراقية.

المادة الثانية: تتكون الجمهورية الفيدرالية العراقية من اقليمين هما:

أولاً: الاقليم العربي: ويضم المنطقتين الوسطى والجنوبية من العراق ومحافظة الموصل (بنبوي) في الشمال باستثناء الاقضية والنواحي ذات الاغلبية الكردية والواردة ذكرها في الفقرة ثانياً. ثانياً: إقليم كردستان: ويضم محافظات كركوك والسليمانية واربيل بحدودها الادارية قبل عام 1970 ومحافظة دهوك واقضية عفره والشيخان وسنجار وناحية زمار من محافظة نينوي، وقضائي خانقين ومندلي من محافظة ديالى، وقضاء بدره من محافظة واسط.

المادة الرابعة: يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وممارستها في اقليم كردستان على أساس الفيدرالية، كما يقر الحقوق المشروعة للأقليات في اطار الجمهورية الفيدرالية العراقية.

المادة السادسة: للجمهورية الفيدرالية العراقية علم وشعار ونشيد خاص علي أن تتضمن جميعها رموزاً للاتحاد بين العرب والكردي وينظم ذلك بقانون.

المادة الثامنة: اللغة العربية هي اللغة الرسمية للاتحاد وللإقليم العربي وتكون اللغة الكردية اللغة الرسمية لإقليم كردستان.

النظرة الوطنية والنظرة القومية العرقية

قبل مناقشة هذه الفقرات يتوجب التوضيح ان البرزاني رغم تحالفه مع الامريكان فانه لا زال يحتفظ بعلاقة جيدة وتنسيقية مع النظام العراقي. فجميع العراقيين يتذكرون كيف انه جلب قوات صدام عام 1996 ضد غريمه الطالباني وتسليم الكثير من المعارضين العراقيين الى النظام. لهذا فان هذا الحزب لا يمكن ان يتهم نادياً بالمعالي للنظام كما تعود اعلامه في كل مرة يتوجه احد العراقيين ببعض النقد لطروحاته القومية التوسعية والانفصالية. اما النقاط معرض الجدل فهي:

1- حول تقسيم الوطن العراقي الى اقليمين، وذكر القوميتين العربية والكردية في الدستور. ان العراق لا يتكون من اقليمين (عربي وكردي)!! بل من 16 محافظة عراقية. ان حكاية الاقليمين وتحديد مفهوم الوطن العراقي ، باقليم كردي فيه قومية كردية واقليم عربي فيه قومية عربية، هو مفهوم (قومي عرقي) عتيق رحل مع رحيل ميشيل عفلق والمؤمنين بافكاره القومية من عروبيين وكرديين وغيرهم. ان هذا الفهم القومي التقسيمي هو طرح عنصرى منافي لمفهوم (الوطن) كارض وتاريخ ووحدة انسانية وسياسية. ثم ان الامة العراقية لا تتكون من قوميتين (عربية وكردية) بل ايضا من (تركمان) يتجاوز عددهم المليون ونصف المليون وسريان يقرب عددهم من المليون. وكذلك هنالك الفئات الدينية والمذهبية، فبالاضافة الى المسلمين، هنالك المسيحيون (حوالي مليون) واليزيديون والصابنة(كل منهم يقرب الربع مليون)، ثم ان المسلمين ينقسمون الى شعبة (غالبية) وسنة (اقلية).. طيب لماذا لا يحق لكل هذه (الفئات الملونية) ان يذكر اسمها في الدستور، وليس غريباً ان يطالب الاسلاميين الشيعية بذلك ، ام ان السادة البرزانيون يعتقدون ان العروبيين والكرديين وحدهم يمتلكون حق التعبير عن ذاتهم "القومية العرقية"؟! وتكمن خطورة هذا التقسيم (القومي والاقليمي والطائفي) في الدستور انه يعطي الحجة الكافية قانونياً وضميرياً، لكل الفئات العراقية ان تذكر اسمها. واذا كان جواب البرزانيون المعروف عن هذا التساؤل: ((لكننا نحن حاربنا خلال سنوات طويلة)) .. فهل هذا يعني، انه على ابناء الفئات العراقية الاخرى ان يبحثون عن الجبال واللجوء الى السلاح وتقتيل اخوتهم العراقيين، لكي يحق لهم تكوين اقليمهم الخاصة وان يذكر اسماء فئاتهم في الدستور .. نعم انه منطق القوة والقتل وليس منطق الحق والقانون والعدالة الوطنية!! لهذا نقترح ان ينص الدستور العراقي القادم على:

1- ان الامة العراقية تتكون من جميع مواطني العراق مهما كانت لغتهم ودينتهم ومذهبهم وحسبهم وطبقتهم ومنطقتهم، وكلهم جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات.

2- ان المطالب البرزانية بمحافظة كركوك واربيل والموصل وديالى والكوت ، تعني زيادة الضعف بمساحة المنطقة المحمية الحالية والمتفق عليها من قبل جميع الاطراف العراقية منذ القدم كمنطقة حكم ذاتي. ان كركوك محافظة عراقية تضم التركمان والكردي والعرب والسريان ولكنها بخصوصية تركمانية معروفة ومعترف بها حالياً وفي كل الوثائق التاريخية. يكفي القول ان اللغة التركمانية كانت ولا زالت هي لغة مدينة كركوك وينطق بها حتى غير التركمان من عرب وكردي وسريان. وان مطالبة البرزانية بها بسبب نطقها وليس بسبب كردها الذين نزحوا اليها في القرن العشرين من الجبال الكردية القريبة، كعمال في شركات النفط. ثم ان المطالبة بسنجار ذات الغالبية من ابناء الطائفة اليزيدية العراقية الاصيلة، يخفي ايضا غاية استراتيجية، لان سنجان هذه منفصلة عن منطقة الحكم الذاتي إذ تقع غرب الموصل ، وان ضمها الى سلطة البرزاني سوف يسهل استراتيجياً تطويق الموصل والاستيلاء عليها مستقبلاً وكذلك التوسع الى حدود سوريا والمناطق الحاوية على اكراد والتي هي جزء من خارطة (كردستان الكبرى) البرزانية. ثم ان التوسع نحو ديالى والكوت تعبير واضح عن احلام البرزاني بتوسيع تحالفه التركي ليشمل ايران ثم التطويق

الاستراتيجي لبغداد وفرض الشروط عليها!! بهذه المناسبة نحن نذكر البرزاني ان منطقة "كردستان" الجغرافية التاريخية هي المناطق الجبلية المحاذية لايران وتركيا، وهي بالذات اجزاء من دهوك، بالاضافة الى محافظة السليمانية (شهرزور) التي استولت عليها الدولة العثمانية(بعد معركة جالديران) في القرن السادس عشر لقاء التخلي عن (عبادان) لتقليل الوزن الشيعي العربي. نعم ان الكثير من مناطق التواجد الكردي الحالية هي مناطق عراقية اصيلة جغرافياً وتاريخياً وسياسياً وان الاكراد القاطنين فيها هم عراقيون اصلاء واحفاد تاريخيين لصانعي حضارات العراق المسمارية والمسيحية والاسلامية والحديثة. ان مدينة "اربيل" العراقية لدليل ساطع على هذا الانتماء التاريخي العراقي من ناحية تاريخها العراقي الاصيل ومن ناحية موقعها الجغرافي في سهل دجلة ومن ناحية التكوين السكاني حيث تضم بالاضافة الى الاكراد جزء مهم من التركمان مع السريان وكذلك العرب. نعم انه لخطأ كبير اعتبار كل المناطق الكردية العراقية (ارض كردستان التاريخية) وانها ضمت بالقوة من قبل الانكليز والحكومات العراقية وبالتالي لها ما يسمى حق تقرير المصير والانفصال وغيرها. صحيح هنالك (منطقة كردستان) وهي السليمانية وبعض من دهوك، لها حق التمتع بخصوصيتها التاريخية والجغرافية والسياسية، ولكن هنالك ايضا (مناطق كردية عراقية) هي جزء تاريخي وجغرافي وسياسي من العراق ويستحيل فصلها مهما حاولت القوى المتعصبة، ونعني بالذات (مدينة اربيل) بتووعها الكردي التركماني السرياني، بالاضافة الى كل المناطق في الشمال والوسط التي يسكنها اكراد عراقيون اصلاء في الكوت وديالى والموصل. هل ننسى ان في بغداد حوالي مليون كردي، وباعترا السيد الطالباني ان(بغداد) تعتبر اكبر(مدينة كردية!) في العراق، فهل يا ترى يحلم البرزاني بضم بغداد الى مشروع(كردستان الكبرى)؟! 3- رفض مفهوم الفيدرالية لأنه حل متطرف. اننا نقترح بدل النظام الفيدرالي، النظام اللامركزي ، أي منح المحافظات العراقية امتيازات قانونية وادارية في مختلف المجالات تخلصها من المركزية البيروقراطية الشديدة والسيطرة المنظرقة للعاصمة، وتمنح لكل محافظة حرية التعبير عن خصوصياتها

4- رفض تقسيم الوطن الى اقليمين عرقيين عربي وكردي ، بل مع العودة الى (الحكم الذاتي). اننا نرفض اللجوء الى احد الحلين المتعاكسين، الذي لا يعترف احدهما بخصوصية الوضع الكردي ولا يعترف بتمايز منطقتهم ويبرر قمعهم وتذويبهم ، والحل الآخر المعاكس الذي يبالغ بالخصوصية الكردية الى حد منح حق الانفصال (تقرير المصير!!) والفيدرالية وغيرها من المفاهيم التي نجح الغرب ان يفرضها على الشعوب الضعيفة دون غيرها. لهذا اننا نقترح العودة الى "الحل الوسط" اي (الحكم الذاتي) للمنطقة الكردية، لأنه هو الانسب لوضع العراق، فهو من ناحية يمنح الاكراد حقوقهم الادارية والثقافية ويمكّنهم من التعبير عن خصوصيتهم، وب نفس الوقت يحافظ على وحدة العراق ويجنب خطر تقسيمه الى اقليم اقوامية وطائفية ودينية. واذا كانت تجربة الحكم الذاتي السابقة قد اصابتها الفشل لاسباب خارجية وداخلية كثيرة، من اهمها طبيعة النظام الدكتاتوري الحاكم وكذلك الاعيب الاطراف القومية الكردية التابعة للدول المحيطة، فان هذا لا يعني ابدان (مفهوم الحكم الذاتي) خاطئ، فمثلاً ان فشل تجارب الديمقراطية في بلادنا وفي عدة بلدان لا يعني بالضرورة ان مفهوم الديمقراطية خاطئ بل لأن النوايا والوسائل التي استند اليها كانت خاطئة!! 5- ان الحديث عن (اللغة الكردية) فيه الكثير من الوهم والخداع، فالحقيقة التي يعرفها جميع الاخوة الاكراد، انه ليس هنالك لغة كردية واحدة، بل لغتين كرديتين مستخدمتان الآن في المنطقة المحمية في شمال الوطن ولكل منها ناطقتها وكتبها وصحفها المختلفة: (السورانية في السليمانية واربيل واربيل، والبهذانية الكرمانجية في مركز اربيل ودهوك)، ولهذا فمن الاصح الحديث الواضح والعدل عن : ((تدريس اللغتين الكرديتين ، السورانية والبهذانية)). نعم اننا مع تدريس هاتين اللغتين الكرديتين، كل منها حسب غالبية الناطقين بها في منطقة الحكم الذاتي الكردية. ولكن في هذه الحالة يجب ان تدرس اللغة العربية كلغة ثانية بصورة اجبارية، من اجل ان تبقى العربية كلغة وطنية يستطيع اشقاننا الاكراد التواصل بها مع باقي اخوتهم العراقيين، وربما فيما بينهم ايضا ان رغوا، فهل ننسى ان العربية لغة عالمية معترف بها دولياً ولها قيمة تاريخية ودينية، ولهذا فان تدريسها لا ينبغي فقط الناحية الوطنية بل له ايضا اهمية ثقافية ودينية لاشقاننا الاكراد.

6- اما بخصوص موضوع اللغة، فاننا ايضا مع منح الحرية لكل طلاب العراق وفي كل منطقة مهما كانت ان يختاروا بالاضافة الى العربية كلغة اولى واجبارية، اية لغة عراقية كلغة ثقافية ثابوية، وهي(الكردية السورانية والبهذانية والتركمانية والسريانية). وان تدرس هذه اللغات العراقية في الجامعات العراقية كلغات وطنية حية وضرورية من اجل اغناء الثقافة العراقية واغناء دراسة الميراثات المحلية وتعزيز الوحدة الوطنية، وايضا الاستفادة منها في تعزيز العلاقات مع الشعوب الجارة في ايران وتركيا واذربيجان واسبيا الوسطى التركستانية. والاهم من هذا ان يفسح المجال لكل الميراثات اللغوية والدينية والمذهبية العراقية ومنحها حرية التعبير عن نفسها من خلال وسائل الاعلام والسينما والمسرح والاحتفال بمناسباتها بصورة رسمية وطنية، مثل عيد نيروز واعيد الميلاد وايام عاشوراء وباقي المناسبات الخاصة بالتركمان واليزيدية والصابنة وغيرهم. 7- اما بخصوص علم العراق وشعاره، فاننا نرفض اولا الرموز الحالية التي تعبر عن الروح القومية العروبية وتلغي الخصوصية الوطنية العراقية. ولكننا ايضا نرفض المطلب البرزاني الذي يدعو الى تمثيل (العرب والاكرد) في هذه الرموز. نعم اننا ضد هذين الحلين القوميين العروبي والكردي، لان مثل الحلول تلغي وجود الفئات العراقية اللغوية والدينية والمذهبية المتنوعة، وتبرر هيمنة المفهوم القومي العرقي على دستور العراق وسياسته ورموزه. اننا مع الحلول الوطنية الجامعة والشاملة: ليكن علم وشعار العراق تعبيراً فنياً اصيلاً عن ميراث العراق بكل مراحلها التاريخية وتتووعاته المنطقية والفوقية. نعتقد ان آثار العراق التاريخية فيها ما يكفي من الرموز الفنية المعبرة عن روح الوحدة الوطنية، ولنا افضل مثل على هذا شعار(الشمس العراقية البابلية الانشورية) الذي تم تبنيه في فترة الجمهورية الاولى. وسبق لنا ان سجلنا بعض الاقتراحات بخصوص هذه المسألة في كتابنا (الذات الوطنية المنسية).

8- من خلال مشروع الدستور هذا ومن خلال نقولات هنا وهناك يشاع ان البرزاني يطمح بمنصب رئيس الجمهورية في عراق المستقبل. نحب ان نقول له ولكل الطامحين، ان الشعب العراقي ليس ابداً ضد كل عراقي نزيه مهما كان كردياً او مسيحياً او صابانياً او يزدياً او تركمانياً او شيعياً او سنياً، ان يتزعم العراق وان يتبوأ أي منصب قيادي، ولكن بشرط اساسي وهام هو ان يكون صاحب ضمير عراقي وطني شمولي اصيل بعيد عن اية نزعات امبراطورية خارجية وانفصالية باشكالها القومية والطائفية والاممية.

من اجل العودة الى الذات الوطنية المنسية

على العراقيين الانتباه لمثل هذه المشاريع القومية التقسيمية المغطاة بهجرات وطنية وديمقراطية خداعة. ان التجارب الكوارثية في الاعوام الاخيرة جعلتنا ندرك مقدار الثمالة الهوجاء التي قادتنا اليها مثل هذه المشاريع القومية والامبراطورية منذ ما يقرب القرن وحتى الآن. ان العراقيين جميعهم، بعربهم وكرادهم وتركمانهم وسريانهم وجميع اديانهم ومذاهبهم قد دفعوا الثمن غالياً بسبب خطيئة نخبنا السياسية والثقافية التي تناست واستخفت بهوية الوطن العراقي وضيعت نفسها وضيعتنا معها في مشاريع خارجية امبراطورية عظمى عروبية وكردوية وطورانية وأشورية واممية واسلاموية!! بعد هذا الخراب الماحق لم يتبقى لنا غير ان نكون واقعيين ونتخلص من تلك المشاريع الطائشة ونعي خصوصيتنا المهمة ونعود الى واقع وطننا واراضنا وتاريخنا وميراثنا.. الى ذاتنا وهويتنا المنسية.